

فانت حرقه مما انه مثل هذه الصبغة يكون ما ذوقا لا مكانا  
فليتامل **قوله** كذا قال **الزليعي** ابي اخرا في الايراد من فروع  
لان محاكاة المصنف عن الكافي قد يصدر به الزليعي في تليل  
المسئلة ثم قال ثانيا ولان هذا عقد يشتمل على **قوله** يعني  
وليس ضارا فلا ينسب الي الخط **قوله** يعني في الخاتمة  
وان لم ينس المولي علي تعلقت العقد باذاهما في ظاهر الرواية  
كما في الاختيار **فتبينان** الاول المولي فسخ الكتابة القاسية  
كما ذكره قاضي خات الثاني لم يبين المصنف رحمه الله حكم العقد  
في باقي الصور الفاسدة فنقول انه يعتق باذاهما **قوله** كذا  
عليها لانها معلومة من وجهه وتصير معلومة من كل وجه  
عند الاذاهما حتى تصير معلومة القدر والجنس والصفة انتهى  
وانما ثبت اذا القيمة بتصادقها او باذاهما القمي ما يقع به  
المقومين واذا كاتبه علي عين غيره تتعين بالتعيين قال  
الزليعي انه لا ينعقد للعقد اصلا انتهى وقال في العناية  
لم ينعقد العقد في ظاهر الرواية الا اذا قال له اذا ادبت  
الي فانت حر فيزيد يمتعه بحكم الشرط انتهى فهذا ينبغي ان  
باطل لافاسد واما اذا كاتبه علي مائة لبر وسيد عليه  
وصيفا فبدل الكتابة مجهول القدر فلا تصح كذا علله الزليعي  
وقوله فلا تصح اي فتكون باطلة لما قاله الزليعي بعد ذلك  
ان الاصل عند علمائنا الثلاثة ان السمي متى كان شيئا  
لا يبلح عوضا لجهالة القدر والجهالة الجنس فان العبد لا يعتق  
بأداء

بأداء السمي ولا بما اذا القيمة او لا يعتق هذا العقد اصلا لا علي  
وجه السمي ولا علي القيمة انتهى **قوله** وقال زفر لا يعتق الا اذا  
قيمة تفي به ذلك الزليعي فضلا له العقد في الكتابة الفاسدة  
هذه القيمة فيعتق بأداءه ولا يعتق بأداء ما ليس بيد هكذا ذكره  
في الكافي وعرفه في المسوط والخبر في الهداية انتهى **قوله**  
قال في الكتابة وفي نسخ الهداية يعني في بعض نسخها  
منسوبا لفرق لا يعتق الا بأداء قيمة الخمر لما قال الزليعي بعدما  
قوله من موافقة الهداية لما في المسوط والخبر وفي بعض  
نسخ الهداية وقال زفر لا يعتق الا بأداء قيمة الخمر وهو غلط  
من الكتاب انتهى **قوله** وانه مشكل جدا قد علمت انه غلط  
وقد يتبع هذا الغلط في الاختيار فليكن في علمك **قوله** ولو علي  
ميتة نحو ما يبطل قال في الاختيار والكتابة علي الميتة والدم  
باطلة لانها ليسا بالاصلا ولا موجب لها ولو علت العتق باذاهما  
عتق بالاداء لوجود الشرط ولا شيء عليه لعدم المالية ثم قال  
ولو علت عتقه بأداء ثوب او دابة او حيوان فادى لا يعتق  
لجهالة الفاحشة انتهى قلت ويخالفه قول الزليعي انه يعتق  
ذكره قريبا من قوله قال وجع علي حيوان غير موصوف ونفسه  
بخلاف ما اذا كاتبه علي ثوب لا يعتق بأداء ثوب لانه يختلف  
احتلافا فاحشا لا يوقف علي مراد المولي فكانت الكتابة باطلة  
فلا تعتبر اصلا حتي لو ادى قيمته ايضا لا يعتق الا اذا علمته  
به قصد بان قال ان ادبت الي ثوبا فانت حر فيزيد يعتق  
بأداء

